تركيا تخشى وقوع أسلحة البشمركة في أيدي حزب العمال الكردستاني

أنقرة/وكالات

عبر وزير خارجية تركيا أمس عن الخشية ازاء وقوع الأسلحة التي يتم تسليمها إلى القوات الكردية والعراقية لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية في أيدي حزب العمال الكردستاني.

ونقلت وكالة أبناء الأناضول الرسمية عن مولود جاوش اوغلو قوله: إن الأسلحة التي يتم تسليمها هناك 'العراق' يجب أن لا تسقط في أيدي المنظمات الإرهابية".

وأضاف: لقد أعربنا عن قلقنا حيال هذه المسالة سيكون من الصعب السيطرة على وجهة كل هذه الأسلحة".

وتعتبر تركيا التي تجري مفاوضات سلام مع متمردي حزب العمال الكردستاني منذ 2012م هذه المنظمة إرهابية كما تصنفها دول أخرى كذلك.

من جهته، ذكر مصدر دبلوماسي أن تسليم الأسلحة للعراق وخصوصا للقوات الكردية سيتم مناقشته مع وزير الدفاع الأميركي تشاك هيغل لدى زيارته أنقرة.

ويرى مراقبون انه من المستبعد جدا أن توافق تركيا بمرور أي أنواع أسلحة حتى وإن كانت خفيفة عبر أراضيها إلى كردستان العراق، لأنها لا تسمح تحت أي ظرف أن تتقوى المنظومة الدفاعية الكردستانية لعدة أسباب من أهمها إبقاء كردستان ضعيفة وجعلها بحاجة دائمة إليها، وثانيا تخوفها من انتقال السلاح إلى يد معارضيها وخاصة حزب العمال الكردستاني.

وأعربت كل من الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا عن استعدادها لتزويد حكومة إقليم كردستان بأسلحة حديثة.

وسيعلن الرئيس الأميركي باراك اوباما غدا الأربعاء "خطة التحرك" ضد الدولة الإسلامية التي لا تتضمن إرسال جنود إلى الأرض لكنها تلحظ تقديم الدعم للقوات العراقية والكردية التي تحارب هذا التنظيم المتطرف.

ويرى المحرر الدبلوماسي لصحيفة الغارديان البريطانية جوليان بورغر أن تسليح الأكراد بشكل مباشر دون التعاون مع بغداد سيعزز بالطبع من قدرتهم على الانفصال وهو الأمر الذي يحاول الغرب احتواءه بسبب مخاطره على تعزيز الطائفية في المنطقة ومخاطره الأكبر على كل من تركيا وإيران وهما دولتان تضمان أقليات كردية بشكل كبير.

والحكومة الإسلامية التركية المحافظة التي تعادي نظام الرئيس السوري بشار الأسد متهمة بدعم بعض مجموعات المعارضة السورية الأكثر تطرفا. وتنفي تركيا بشكل دائم تقديم أي أسلحة لهذه المجموعات.

ويقول بلغاي دومان، من مركز الدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط في أنقرة: إن إمداد البيشمركة بمساعدات عسكرية، لن يمثل أي مشكلة بالنسبة لتركيا، ويضيف: إن العلاقات بين تركيا والإدارة الكردية جيدة" ولا أحد ينظر لنمو قوة الأكراد "كتهديد"، لأن تحسين الترسانة العسكرية للأكراد في منطقة الحكم الذاتي، لا يشكل تحديا خطيرا على التفوق العسكري لتركيا.

ويشكل سعي واشنطن إلى تكوين ائتلاف دولي واسع ضد الدولة الإسلامية إحراجا لتركيا التي يحتجز متطرفين إسلاميون 49 من مواطنيها في الموصل منذ سيطرتهم على المدينة في التاسع من يونيو الماضي.

ولا تريد بعض الدول المجاورة، حسب سيدر، أستاذ العلوم السياسية في جامعة إرفورت، أن تكون هناك قوات كردية قوية جدا، لأنهم يخشون من تطلعات الأكراد لإنشاء دولة مستقلة وبالتالي تقسيم العراق، ما قد يؤدي إلى تعزيز نفوذ المسلحين الإرهابيين في المنطقة.

ويخشى العديد من الخبراء من وقوع الأسلحة في يد مجموعات إرهابية. بالإضافة إلى إمكانية اندلاع اقتتال بين قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني وقوات الاتحاد الوطني الكردستاني، كما حصل في تسعينات القرن الماضي. وهو ما يستبعده الخبير إبراهيم سيدر، الذي يقول أن الأكراد قد "استخلصوا العبرة من تطاحنات الماضي".

ويستبعد سيدر أن تستخدم هذه الأسلحة الحديثة في يوم من الأيام ضد الغرب، لأن الأكراد في حاجة ماسة إلى الدعم الغربي لتحقيق مصالحهم في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك فإن الاتحاد الوطني الكردستاني هو حزب بتوجه ديمقراطي اجتماعي، وأما الحزب الديمقراطي الكردستاني فهو حزب محافظ معتدل،

والقاسم المشترك بين الحزبين، حسب سيدر، هو أن: "القومية الكردية تبقى بالدرجة الأولى علمانية وموالية للغرب".

حدث الساعة

عباس غالب

العلاقات العربية - الايرانية إلى أين ؟

في حقيقة الأمر ، لا يمكن لأحد إغفال الدور الإيراني المؤثر والفاعل في شؤون المنطقة العربية ، إذ أن من حقها – أسوة بأية دولة – أن تمتلك إمكانات التأثير لفرض أجنداتها ورسم طموحاتها الآنية والمستقبلية وفقاً لمصالحها الوطنية والقومية وبناءً على مشروعها الذي قد يتقاطع مع أخرى في المنطقة .

ووفقاً للمرئيات من الشواهد الملموسة فإن تصاعد التمدد الإيراني لم يعد مجرد نكتة سمجة وإنما بات حقيقة ماثلة يمتد تأثيرها من لبنان مروراً بالتدخل في سوريا والعراق الى إحياء مشروعها القديم في اليمن فضلاً عن محاولة تغيير خارطة الأوضاع داخل دولة البحرين الشقيق .. وغير ذلك من الوقائع التي تؤكد جدية الخيارات الإيرانية في هذا الصدد ، سواءً في تعزيز نفوذها أو في تعميم استراتيجيتها الكبرى في المنطقة .

وبالتأكيد فإن طهران تفاوض الغرب وتحديداً ((واشنطن))في مشروعية تلك الخيارات وذلك في إطار مساعيها من اجل الحصول على امتيازات السماح بأن تصبح دولة نووية أسوة بجارتيها الهند وباكستان وإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط ..وهي خطوة - إذا ما تحققت – سوف تضع إيران أمام استحقاقات ازدياد نهم نخب الحرس الثوري في اتجاه المزيد من التصعيد الأوضاع في المنطقة ، الأمر الذي سيدفع بالأطراف الأخرى – دون شك – إلى محاولة امتلاك السلاح النووي بما في ذلك المملكة العربية السعودية و مصر باعتبار أن ذلك جزء من منظومة التوازن النووي في هذه المنطقة الحيوية من العالم .

لذلك لا غرابة أن يقابل المسعى الإيراني - سواءً في اتجاه مشروعية امتلاكها لهذا السلاح أو في توسيع دائرة نفوذها الخارجي - بالتحفظات الدولية التي لا تخلو أحياناً من دبلوماسية المرونة وبخاصة عند الحديث عن ازدياد خطر ((داعش))وامتداده في أجزاء عديدة من جغرافيا المنطقة ..وهو الأمر الذي يمكن طهران من النجاح في تنفيذ مشروعها المستقبلي رغم تلك التحفظات الدولية على امتلاكها لمثل هذه الطاقة.

وإزاء هذه التداعيات الخطيرة في المشهد الراهن على مستوى دول المنطقة ، لابد من أن تتحلى نخبها السياسية بقدر كبير من الحكمة وهي تتعامل مع ملف العلاقات مع ايران بكثير من الجدية والموضوعية ، إذ تتطلب هذه المستجدات الخطيرة فتح نوافذ الحوار والبحث جدياً في المشترك لإقامة جسور التواصل بروح متحررة من عقد الماضي ..وبالتالي وضع المنطقة في سياقات إيجابية بديلة عوضاً عن الاحتكام إلى رهانات التأزيم القائمة ..باعتبار الإحتكام إلى هذه الخيارات المريرة لن يكون في مصلحة أي طرف من أطراف الأزمة ..فهل يستوعب قادة دول المنطقة هذا المأزق الذي يركضون إليه والبحث عن حلول ممكنة للخروج منه بأقل التكاليف ؟ أم أن اجترار صراعات ثقافة الماضي سيكون طاغياً في مشهد السجال الراهن ..وعندها لن ينفع الندم .

زعيم تيار المحبة أول المترشحين

فتح باب الترشح رسمياً للانتخابات الرئاسية التونسية

تونس/وكالات

- قدم الهاشمي الحامدي زعيم تيار المحبة أمس أوراق ترشحه للانتخابات الرئاسية المقرر اجراؤها في نوفمبر ليصبح بذلك أول مرشح بصفة رسمية لهذه الانتخابات، وهي آخر خطوات الانتقال للديمقراطية الكاملة في تونس مهد انتفاضات الربيع العربي.

وتستعد تونس لإجراء انتخابات برلمانية يوم 26 أكتوبر والجولة الأولى للانتخابات الرئاسية في 23 نوفمبر بعد ثلاث سنوات من اندلاع انتفاضة شعبية أطاحت بحكم الرئيس السابق زين العابدين بن علي.

وفتح أمس بصفة رسمية باب الترشح للانتخابات الرئاسية بينما أغلق باب الترشح للانتخابات البرلمانية الأسبوع الماضي.

والهاشمي الحامدي زعيم تيار المحبة مقيم في لندن منذ أكثر من 20 سنة حيث يدير مشاريع إعلامية.

وفي انتخابات 2011م حقق تيار المحبة الذي يتزعمه الحامدي مفاجأة مدوية حين حل في المركز الثاني وراء النهضة في الانتخابات البرلمانية.

وقدم النائب عن تيار المحبة سعيد الخرشوفي صباح أمس طلب ترشح الهاشمي الحامدي مؤسس ورئيس تيار المحبة للانتخابات الرئاسية وأودعه لدى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

وأعلن الحامدي الذي لم يزر تونس منذ أكثر من 20 عاما أنه سيعود لبلده لقيادته إذا أشارت النتائج إلى فوزه في الانتخابات الرئاسية.

ويعول الحامدي الذي كان قياديا بحركة النهضة الإسلامية قبل أن يخرج منها في تسعينات القرن الماضي على أعضاء تيار المحبة في إدارة حملته الانتخابية في تونس.

وقال الحامدي في بيان: "أترشح ..بتزكية شعبية ..وبالتأييد الشعبي الواسع الذي حصلت عليه في انتخابات 2011م، وذلك من أجل تأمين دفتر معالجة لكل التونسيين والتونسيات المحرومين منه، ومنحة بحث عن العمل لنصف مليون عاطل عن العمل، وحق التنقل المجاني للمتقاعدين، وإنشاء وزارة متخصصة ترعى مصالح العمال التونسيين في الخارج".

وتعهد الحامدي أيضا "بالدفاع عن الفلاحين والطبقة الوسطى الذين أرهقهم الارتفاع المستمر في تكاليف المعيشة، ومن أجل تمثيل التونسيين والتونسيات المؤيدين لاعتماد الإسلام مصدرا للتشريع، وجميع المواطنين".

ومن المتوقع أن يخوض مرشحون بارزون من بينهم رئيس الوزراء السابق الباجي قائد السبسي والرئيس الحالي منصف المرزوقي ورئيس المجلس التأسيسي مصطفى بن جعفر ورئيس تيار المحبة الهاشمي الحامدي ونجيب الشابي القيادي بالحزب الجمهوري وحمة الهمامي زعيم الجبهة الشعبية الانتخابات الرئاسية.

وأعلنت حركة النهضة الإسلامية أبرز الأحزاب السياسية في البلاد أنها لن تخوض انتخابات الرئاسية بدعوى أنها لا ترغب في السيطرة على كل المنافسات في خطوة قد تعزز انفتاحها على المعارضة العلمانية بعد الانتخابات المقبلة.

نتيجة تقدم مؤيدي الاستقلال

بريطانيا تتعهد بمنح اسكتلندا المزيد من الحكم الذاتي

لندن/اف ب

سعيا للحد من حجم التأييد لاستقلال اسكتلندا قبل عشرة ايام من الاستفتاء على تقرير المصير تعد الحكومة البريطانية بمنح هذا الاقليم سلطات جديدة ولا سيما على صعيد الميزانية.

وكشف استطلاع للرأي تقدم مؤيدي الاستقلال للمرة الاولى منذ اشهر بنقطتين، ما ادى الى تراجع الجنيه الاسترليني الى ادنى مستوى له منذ عشرة اشهر ازاء المخاوف من تحول تفكك المملكة المتحدة المستمر منذ 300 عام الى احتمال واقع.

وشدد زعيم حملة "معا افضل" اليستير دارلينغ على ان استطلاعات اخرى تظهر تقدم الوحدويين لكنه اقر بأن "المنافسة شديدة"، قبل الاستفتاء المقرر في 18 سبتمبر.

وذكر دارلينغ وزير المالية البريطاني السابق لاذاعة "بي بي سي": "نحن الآن في وضع يمكن لاي شخص في اسكتلندا ان يميل كفة ميزان الاستفتاء. لكنني واثق من انتصارنا".

وينوي الوحدويون ان ينشروا هذا الاسبوع "خطة عمل" لاعطاء اسكتلندا سلطات جديدة مع الكشف عن جدول اعمال ومنحها سلطات اوسع لجهة الضرائب والانفاق.

كما سيشارك سياسيون كبار في حزب العمال المعارض بينهم رئيس الحكومة السابق غوردون براون في الحملة وسط اشارات بأن دعم انصارهم المتزايد للاستقلال هو السبب في تقارب النتيجة في الاستطلاع.

وحذر رئيس الوزراء الاسكتلندي اليكس سالموند زعيم الحزب الوطني المؤيد للاستقلال من "حالة هلع" في صفوف الوحدويين.

وصرح نائبه نيكولا ستورجن لـ"بي بي سي" أمس ان الحملة المؤيدة للاستقلال: "لا تزال الاقل حظا، لكن لا شك في ان الزخم يميل نحو الـ"نعم". سنواصل العمل دون كلل في الايام العشرة المتبقية من الحملة".

وقلب استطلاع نهاية الاسبوع موازين حملة كانت تبدو حتى بضعة اسابيع مضت شبه مضمونة النتيجة بفوز الوحدويين.

واشار الاستطلاع الذي اجراه موقع يوغوف لصحيفة صاندي تايمز الى حصول فريق المؤيدين للاستقلال على 51% من نوايا التصويت مقابل 49% لفريق المعارضين.

ورغم ان فارق النقطتين يندرج في هامش الخطأ المعترف به في الاستطلاع، إلا انه يشكل تطورا مهما بحسب بيتر كيلنر رئيس يوغوف.

وكتب كيلنر على مدونته ان "حملة المؤيدين لم تقتحم فقط معسكر الوحدويين بل تشن ايضا حربا خاطفة".

وتصدرت نتائج الاستطلاع الصحف البريطانية الصادرة أمس وغالبيتها حملت العنوان نفسه "عشرة ايام فقط لانقاذ الاتحاد".

وازاء الغموض المتزايد حيال تاثير استقلال محتمل لاسكتلندا على الاقتصاد البريطاني بما في ذلك استمرار استخدامها الجنيه الاسترليني، تراجعت العملة الى ما دون 1,62 دولارا في مداولات أمس ،وهو ادنى مستوى منذ نوفمبر.

وازاء اليورو، تراجع الجنيه الى 80,26 بنسا، وهو ادنى مستوى منذ ثلاثة اسابيع.

كما تاثرت المؤسسات المالية التي تتخذ من اسكتلندا مركزا لها عند بدء المداولات مع تراجع اسهم رويال بنك اوف سكوتلاند ولويدز بانكينغ غروب وستندارد لايف باكثر من 2 %.

وزاد استطلاع الرأي من الضغوط على رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون الذي وافق على اجراء الاستطلاع إلا انه تعرض للانتقاد لعدم بذله جهود كافية لابقاء اسكتلندا ضمن الاتحاد.

وتشير بعض تقارير وسائل الاعلام الى ان بعض السياسيين في حزبه المحافظ يتباحثون في طلب حجب الثقة عن الحكومة في حال فوز مؤيدي الاستقلال في الاستفتاء.

إلا ان كاميرون شدد على ان لا نية لديه في الاستقالة وسيظل على رأس الحزب المحافظ حتى موعد الانتخابات العامة المقبلة في مايو.

وامضى كاميرون نهاية الاسبوع مع الملكة اليزابيث الثانية في مقرها الصيفي في بالمورال باسكتلندا حيث تباحثا على الارجح في موضوع الاستفتاء.

رسميا، التزمت الملكة الحياد مع ان بعض الصحف نقلت عنها "صدمتها" لاحتمال انفصال اسكتلندا عن الاتحاد.

من جهته، حذر رئيس بلدية لندن المحافظ بوريس جونسون في مقال صحافي أمس من ان الاستقلال سيكون "كارثة تامة لهذه البلاد".